تطبيقات التحول الرقمي في الأنظمة القانونية الجديدة للمملكة العربية السعودية
التوقيع الإلكتروني، والعقود الإلكترونية (دراسة مقارنة)

د. صفاء إسماعيل ناصف
كليات الخليج – السعودية

ملخص البحث:
أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2016 كمخطط إستراتيجي شامل يهدف إلى تعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين ، وأعلنت عن أبرز محاورها الأساسية (مجتمع حيوي – إقتصاد مزدهر– وطن طموح) ، واتخذت المملكة كل الوسائل اللازمة لمسايرة التطور التكنولوجي الحاصل على المستوى العالمى ، وكان التحول الرقمي من أبرز ركائز تحقيق هذه الرؤية ، وإمتدت آثار التطور التكنولوجي إلى كافة القطاعات ، ولم يكن النظام القانوني والقضائي بمنأى عن تطبيقات التحول الرقمي ، ولكن كان محور الإهتمام في المقام الأول ؛ حيث تولي المملكة العربية السعودية إهتماماً بالغاً بتحديث القوانين وأنظمة القضاء؛ إيماناً منها بأهمية تحقيق العدالة في المجتمع ؛ ولذلك عنيت الجهة التشريعية بالتعاون مع الوزارات المختلفة ، بتحديث النظم القانونية ، ووضع تشريعات جديدة ، وتحديث النظم القضائية وقد أحدث النظام التشريعى قفزة هائلة في تحديث القوانين ومنها التوقيع الإلكتروني وتنظيم العقود الإلكترونية

هدفت هذه الدراسة الي معرفة تأثير التحول الرقمي على الأنظمة القانونية، ومنها التوقيع الإلكتروني وتنظيم العقود الالكترونية ، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لموضوعي الدراسة ، وإلقاء الضوء على ما جاء به المشرع السعودي حديثا من نصوص تتفق مع التوسع في إستخدام التكنولوجيا الحديثة في إبرام التصرفات الفردية والمعاملات مع المؤسسات العامة والحكومية ، وفي جميع الإجراءات بوجه عام ، وذلك مع عرض النصوص المقابلة التى نظمت نفس الموضوعات في التشريعات الأخرى وخاصة القانون المصري والقانون القرنسي والمقارنة بين التنظيم القانوني والتنظيم المؤسسي في كل منها لتوضيح أوجه الإتفاق والإختلاف للإستفادة من التطور القانوني الذى قد تظهره الدراسة في إحدى الدول ، أو التوصية بمعالجة أوجه النقص أو الغموض في التشريع السعودي – إن وجد.

الكلمات المفتاحية: التوقيع الإلكتروني– العقود الإلكترونية –التحول الرقمي – الرقمنة – الأتمتة

Digital transformation applications in the new legal systems of the Kingdom of Saudi Arabia: Electronic signature and electronic contracts (Comparative Study)

Dr. Safaa Ismail Nassif

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia launched Vision 2030 in 2016 as a comprehensive strategic plan aimed at enhancing the quality of life for citizens and residents and announced its main pillars (a vibrant society – a thriving economy – an ambitious nation), and the Kingdom has taken all necessary measures to keep pace with technological development.

Globally, digital transformation was one of the most prominent pillars in achieving this vision, and the effects of technological development extended to all sectors. The legal and judicial system was not immune to the applications of digital transformation, but it was the primary focus of attention. The Kingdom of Saudi Arabia places great importance on modernizing laws and judicial systems, believing in the importance of achieving justice in society. Therefore, the legislative body, in cooperation with different ministries, focused on updating legal systems. New legislation was enacted, and judicial systems were modernized. The legislative system has made a tremendous leap in modernizing laws, including electronic signatures and the regulation of electronic contracts.,This study aimed to know the impact of digital transformation on legal systems, such as electronic signature and smart contract regulation, through studying and analyzing the legal texts regulating the two subjects of the study, And to shed light on the recent provisions introduced by the Saudi legislator that are consistent with the expansion in the use of modern technology ، concluding individual transactions and dealings with public and governmental institutions, and in all procedures in general. Especially Egyptian law and French law, and a comparison between the legal organization and institutional organization in each of them to clarify the points of agreement and difference to benefit from the legal progress that the study may reveal in one of the other countries, or to recommend addressing the shortcomings or ambiguities in Saudi legislation - if any.

Keywords: Electronic signature - Electronic contracts - Digital transformation - Digitization – Automation.

المقدمة

القانون سند كل صاحب حق، وهدف كل فقيه ومفكر، ولزوم كل تطوير ، وجوهر كل قضاء ؛ ولذلك تولي المملكة العربية السعودية إهتماماً بالغاً بتحديث القوانين وأنظمة القضاء؛ إيماناً منها بأهمية تحقيق العدالة في المجتمع، وضمان حقوق الأفراد، وقد أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام 2016 كمخطط إستراتيجي شامل يهدف إلى تعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين ، وأعلنت عن أبرز محاورها الأساسية (مجتمع حيوي – إقتصاد مزدهر– وطن طموح) ،(رؤية المملكة 2030) ، واتخذت كل الوسائل اللازمة لمسايرة التطور التكنولوجي الحاصل على المستوى العالمى ، وكان التحول الرقمي من أبرز ركائز تحقيق هذه الرؤية ، وإمتدت آثار التطور التكنولوجي إلى كافة القطاعات ، ولم يكن النظام القانوني والقضائي بمنأى عن تطبيقات التحول الرقمي ، ولكن كان محور الإهتمام في المقام الأول ؛ ولذلك عنيت الجهة التشريعية بالتعاون مع الوزارات المختلفة ، بتحديث النظم القانونية ، ووضع تشريعات جديدة ، وتحديث النظم القضائية وذلك بتنظيم رفع الدعاوى إلكترونيا والتقاضي عن بعد عبر الإتصال المرئي، و تطوير البنية الرقمية للمحاكم والدوائر القضائية ؛ (البديرات ،1443 ه) وقد أحدث النظام التشريعى قفزة هائلة في تحديث القوانين ومنها نظام المرافعات الشرعية، بوصف أن قانون المرافعات هو "القانون الذي يحتل بين التشريعات الإجرائية مكان المظلة والريادة في آن واحد (المذاكرة الإيضاحية،1999) ، ويتمم هذا الدور تطوير نظام الإثبات والتنفيذ القضائي، وتنظيم القوانين المتصلة بالتحول الرقمي مثل نظام حماية البيانات الشخصية ، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ، ونظام التوقيع الإلكترونى ، تحقيقا لرؤية المملكة السعودية بجعل العدالة الرقمية ركيزة أساسية في تطوير منظومة العدالة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وفي إطار المحافظة على حقوق الإنسان المنصوص علية بنص (المادة26) من النظام الأساسى للحكم في المملكة السعودية. (م26من النظام الأساسى 1412ه)

لذلك شرع البحث في دراسة تحديات تطوير الأنظمة القانونية التى شملت تطورا هائلا فيما يخص الرقمنة ، ومدى فاعلية ما جاء بتلك الأنظمة بالمقارنة بالأنظمة القضائية الأخرى

، وخاصة دراسة نظام التوقيع الالكترونى والعقود الذكية ، واقتراح التوصيات التى تعزز الإستفادة من التحول الرقمي.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: دراسة القوانين الجديدة التى أتى بها المشرع تطبيقا لأهداف التحول الرقمي لها أهمية بالغة في إثراء الدراسات القانونية حول الرقمنة؛ نظرا لحداثة هذا الموضوع.

الأهمية العملية: دعم اللجان التشريعية والقضائية ، والممارسين القانونيين بمقترحات عملية ، حيث أن النظام أتى بأحكام جديدة تحتاج إلى تفسير وتحليل .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الآتي :

- ما مدى تأثير التحول الرقمي في تطوير الأنظمة القانونية السعودية، وما هى التحديات التي تعيق تحقيق العدالة الرقمية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية تتمثل في الآتي:

- ما هو مفهوم التحول الرقمي في النظام القانوني بوجه عام؟
- ما هي انعكاسات التحول الرقمي على الأنظمة القانونية السعودية، ومدى تأثيرها على تحسين كفاءة العدالة؟
- ما هي الآفاق المستقبلية المقترحة لتطوير التحول الرقمي القانوني؟
- هل تحتاج النصوص الجديدة إلى تعديل النظام بإضافة المزيد من النصوص لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بالتحول الرقمي، هل هناك ضرورة لتعديل بعض النصوص التي قد تظهر فيها الدراسة بعض الغموض أو القصور بالمقارنة بالقوانين الأخرى؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل النصوص الجديدة للمملكة، المرتبطة بالتحول الرقمي بالمقارنة بالأنظمة الأخرى.

1- تسليط الضوء على جهود المملكة في تطوير النظام القانوني بما يحقق رؤيتها بشأن الرقمة.

2- تقييم مدى كفاءة وفعالية المبادرات الرقمية، اقتراح النصوص التي لم ينظمها القانون

3- إلقاء الضوء على النصوص التي أتى بها المنظم السعودي دون غيره للاستفادة منها في الأنظمة الأخرى .

4- تقديم توصيات لتعزيز التحول الرقمي في المجال القانوني.

منهج البحث:

يتناول البحث دراسة تطور الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية بإتباع المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف الواقع وتحليل النصوص، المنهج المقارن بمقارنة تجربة المملكة السعودية مع دول أخرى عربية وأوروبية (مثل: مصر– فرنسا)، وذلك بالمقارنة مع القانون المصري والفرنسي

خامسا- خطة البحث

ويتم دراسة الأنظمة القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية من خلال خطة البحث التالية:

مقدمة تمهيدية عن التطور التقني العالمي.

المبحث الأول: تطبيقات التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية (التوقيع الإلكتروني)

المطلب الأول: التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: تطور النظام القانوني في المملكة العربية السعودي

المبحث الثاني: النظام القانوني للعقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: الإطار القانوني للعقود الإلكترونية

المطلب الثاني : مظاهر تطبيق التحول الرقمي في القطاع القضائي

المبحث الأول

تطبيقات التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

التوقيع الإلكتروني

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولًا رقميًا واسعا في جميع المجالات، حيث أصبح الاعتماد على التقنية ضرورة ملحّة لتعزيز الكفاءة وسرعة الإنجاز. ولم تكن الأنظمة القانونية بمعزل عن هذا التحول، بل أصبحت الجهات التشريعية والإدارية أكثر توجهًا نحو اعتماد الحلول الرقمية لتحقيق العدالة الناجزة والمرضية للمتقاضين، مسايرةً للتطور التكنولوجي الحاصل على المستويين المحلي والدولي .

وسوف نتناول فى هذا المبحث دراسة المفاهيم والتعريفات الأساسية للموضوعات محل الدراسة ، فى ضوء القواعد الأساسية الواردة فى نظام المعاملات الإلكترونية وذلك بتقسيم الدراسة على مطلبين ، المطلب الأول يتناول بالدراسة التحول الرقمى فى المملكة العربية السعودية، و المطلب الثانى يتناول بالدراسة تحليل وشرح نظام التوقيع الإلكتروني .

المطلب الأول

التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

ونتناول فى هذا المطلب دراسة المفاهيم والتعريفات الأساسية للتحول الرقمي في المملكة السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية ، و التعريف بالمصطلحات المشابهة والتفرقة بينها، بالتقسيم الي فرعين : (الفرع الأول- تعريف التحول الرقمي وأهميته، الفرع الثاني- التحول الرقمي والمصطلحات المشابهة.

الفرع الأول: تعريف التحول الرقمي وأهميته

transformation numérique

1- **تعريف التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية**

2- التحول الرقمي: إعادة تنظيم الأعمال استراتيجيًا استنادا إلى البيانات وتقنية

المعلومات وشبكات الاتصالات. **(مرسوم ملكي م/ 106 ، 1443ه)**

2- تعريف التحول الرقمي في جمهورية مصر العربية

التحول الرقمي هو: إدماج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل الحكومي ،والاقتصادي لتقديم خدمات مبتكرة وآمنة ورفع كفاءة الأداء الحكومي. (وزارة الاتصالات المصرية ،2019).

3- تعريف التحول الرقمي في جمهورية فرنسا

تعريف الإدارة الوزارية المشتركة للتحول الرقمي (**Direction interministérielle du Numérique – DINUM**

مجموعة العمليات التي تهدف إلى تحديث وتبسيط العمل الإداري والخدمات العامة عبر استخدام الحلول الرقمية، بما يضمن كفاءة وشفافية أكبر في التعامل مع المواطنين والشركات."

- المجلس الوطني للتحول الرقمي **(Conseil National du Numérique – CNN):** "

يستخدم مصطلح "**la transformation numérique**" بمعنى عملية تغيير شاملة عبر اعتماد الأدوات الرقمية في مؤسسات المجتمع وفي النشاط الاقتصادي نتيجة إنتشار التقنيات الرقمية.

التحول الرقمي، يسمى أيضا الإنتقال الرقمي، أو التحول الإلكتروني(cnnumerique.fr).

La transformation numérique, appelée aussi transition numérique, transformation digitale ou e-transformation

- ومجمل التعريفات السابقة يتضح أن "مصطلح التحوّل الرقمي" يشير إلى كيفية

تنفيذ الإجراءات والمهارات والتقنيات الجديدة للحفاظ على القدرة على المنافسة في عالم التكنولوجيا الدائم التغير، بمعنى تحول الأنظمة بعيدًا عن العمليات اليدوية والتناظرية إلى العمليات الرقمية . (آية أبو الفتوح، 2024)

أهداف التحول الرقمي في رؤية 2030

- تعزيز الكفاءة الحكومية من خلال الأتمتة وتوظيف الذكاء الاصطناعي.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين عبر المنصات الرقمية.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التقنية.
- تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد عبر أنظمة رقمية متقدمة.
- تمكين الإقتصاد الرقمي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني

التحول الرقمي والمصطلحات المشابهة

الفرق بين التحول الرقمي، والرقمنة ، والأَتْمَتَه ، والإستخدام التكنولوجي:

في عصر التكنولوجيا الحديثة، ظهرت العديد من المصطلحات الدارجة التي تشير إلى الأنشطة والأهداف والأغراض المختلفة للأعمال التجارية، والأدوات والتقنيات المُستخدمة في تنفيذ مختلف العمليات، ومن أبرز تلك المصطلحات التحول الرقمي والرقمنة والإستخدام التكنولوجي التي قد تبدو للبعض متشابهة، إلا أن لها معاني وآثار مختلفة، ويهمنى في هذا البحث توضيح الفرق بين التحول الرقمي، والرقمنة، والأتمتة، والتكنولوجيا

التحول الرقمي: (transformation –Digital Transformation) numérique العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات أو العمليات التقليدية إلى شكل رقمي ، وهو نهج تتبعه المؤسسة ينطوي على الجمع بين التقنيات الرقمية بهدف إحداث تغييرات أساسية في عملياتها وثقافتها وطريقة عمل الموظفين بإنشاء عمليات

جديدة أو تعديل العمليات القائمة، بمعنى وضع إستراتيجية عمل رقمية، تطبيق نظام خدمات رقمية جديدة، إصلاح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمؤسسة، بهدف إحداث تغيير جذري في طريقة العمل وتقديم الخدمات.
مثال: تحويل وزارة العدل إلى منصة إلكترونية شاملة للتقاضي الرقمي.

الرقمنة(Digitization): يقصد بها تحويل البيانات أو الوثائق من الشكل الورقي أو التقليدي إلى الشكل الرقمي دون تغيير جوهري في طريقة العمل ، بمسح المعلومات التناظرية وترميزها، حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها في شكل رقمي، و يسهل الوصول إليها واسترجاعها و يتم تنفيذها باستخدام أدوات تشمل الماسحات الضوئية، نظم إدارة الوثائق، برامج تحويل البيانات، البرمجيات السحابية، الأجهزة الذكية ، برامج الأتمتة ، أجهزة الحفظ الرقمي، الهدف من عملية الرقمنة هو تقليل الوقت المُستغرق في البحث عن المعلومات، وتقليل الأخطاء البشرية، وخفض التكاليف المرتبطة بالطباعة والتخزين الورقي ، من خلال تحويلها إلى تنسيقات رقمية قابلة للأرشفة ويسهل الوصول إليها .
مثال: مسح الملفات الورقية ضوئيًا لتصبح ملفا PDF، تحويل التسجيلات الصوتية التناظرية إلى تنسيقات رقمية MP3.(https: //www.gartner.com)
الأتْمَتَة (Automation) يقصد بها استبدال التدخل البشري في العمليات بنظم أو برمجيات تقوم بالعمل بشكل آلي وفق خوارزميات أو تعليمات محددة.

مثال: نظام الرد الآلي في البنوك، أو استخدام الروبوتات لتجميع المنتجات ومناولة المواد وأداء مراقبة الجودة في المصانع، استخدام الشركات برامج المحاسبة الآلية لتبسيط عملياتها المالية.

المطلب الثاني

تطور النظام القانوني في المملكة العربية السعودية

التوقيع الإلكتروني la Signature électronique

لم يكن النظام القانوني بالمملكة العربية السعودية بمنأى عن التحول الرقمي، حيث عنيت اللجان التشريعية بتحديث الأنظمة القانونية بما يتماشى مع الواقع العالمي الجديد، وما يشهده من تطور هائل في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وما تحتاجه الدولة من نصوص تقنن هذا الاستخدام وتراقبه ومن التشريعات الحديثة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا التي تم تطويرها:

- نظام حماية البيانات الشخصية لسنة (2021) تنظيم جمع واستخدام ومشاركة بيانات الأفراد.

- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة (2007م) تجريم الاختراق، التشهير، الاحتيال الإلكتروني.

- نظام التجارة الإلكترونية لسنة (2019م) الذي عنى بتعزيز الثقة وحماية حقوق المستهلكين في المتاجر الإلكترونية. تنظيم الذكاء الاصطناعي (تعمل عليه سدايا لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي أخلاقيًا وقانونيًا)

- نظام التعاملات الإلكترونية رقم 18 لسنة (1428م). هذا النظام يعترف بصيغة التعاملات الإلكترونية وأثرها القانوني، وينظّم التوقيع الإلكتروني، ومراكز التصديق الوطني، ومسؤوليات مزوّدي خدمات التصديق والالتزامات والجزاءات. ونتناول في هذا المطلب دراسة نظام التوقيع الإلكترونى،وتنظيم العقود الإلكترونية مع في ضوء القواعد الإحساسية في نظام التعاملات الإلكترونية بتقسيم الدراسة على فرعين الفرع الأول - تعريف التوقيع الإلكتروني وأهميته، الفرع الثاني - التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني.

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني وأهميته

يلعب التوقيع الإلكتروني دور كبير في إثبات حجية الوثائق الإلكترونية، وإضفاء الحماية القانونية لها، ولكي يؤدي هذا التوقيع وظائف التوقيع التقليدي، سعت التشريعات الوطنية والدولية إلى توضيح مفهومه، وأشكاله، وصوره،

ومعايير ومستويات الثقة للوثيقة الممهورة بهذا التوقيع، وفي المملكة العربية السعودية يعد استخدام التوقيعات الإلكترونية وخدمات الثقة – تطبيق لإستراتيجية التحول الرقمي الأوسع نطاقاً – حيث تعطى الوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني أثرًا قانونيًا من خلال مراقبة مؤسسات وطنية مسؤولة.

(مثل المركز الوطني للمعلومات/ هيئة الحكومة الرقمية) ووضع شروط التقنية المتعلقة بسلامة وسرية وحفظ سجلّات الشهادات.

وسوف نتناول بالشرح والدراسة نظام التوقيع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية وما جاء به من نصوص جديدة بالمقارنة بالأنظمة القانونية التي نظمت التوقيع الإلكتروني في كل من : (جمهورية مصر العربية ، الجمهورية الفرنسية) بالدراسة المقسمة الي ثلاثة فروع

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني وأهميته.

الفرع الثاني: التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني.

الفرع الثالث: التنظيم المؤسسي للمعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

تعريف التوقيع تعريف التوقيع لغة:

توقيع اسم الجمع: توقيعات وتواقيع وتوقيع العقد أو الصك: أن يكتب الكاتب اسمه في ذيله إمضاء له أو إقرارً به، وقع القول عليهم: وجب، وقع الحق: ثبت، توقيع أو مصادقة، ثبت رسمي لاتفاق أو معاهدة.(معجم المعاني الجامع)

والتوقع اصطلاحاً: علامة شخصية بشكل خاص يضعها الموقع بإسمه ليؤكد صحة مضمون الورقة وإقراره بتحمل المسئولية عنها، أي عبارة عن وضع الشخص لإسمه بطريقة معتادة يعبر بها عن رضاه بما جاء في هذه الورقة أو المستند (المهلاوي، 2014)

تعريف التوقيع الإلكتروني في النظام السعودي:

التوقيع الإلكتروني بيانات إلكترونية، مدرجة في تعامل إلكتروني، أو مضافة إليه، أو مرتبطة به منطقياً، تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه (م1 نظام التعاملات الالكترونية ،1428 ه).

تعريف التوقيع الإلكتروني في القانون المصري

قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 نص في المادة الأولى بأن التوقيع الإلكتروني: " ما يوضع على محرر إلكتروني، ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، ويميزه عن غيره".

تعريف التوقيع الإلكتروني في القانون الفرنسي

نصت المادة 1367 من القانون المدني الفرنسي على أن: التوقيع الإلكتروني هو "التوقيع اللازم لاستكمال أي عمل قانوني يُحدد هوية صاحبه ويُظهر رضاه بالالتزامات الناشئة عنه، وعندما يكون التوقيع إلكترونياً فإنه يتكون من استخدام وسيلة موثوقة للتعريف تكفل ارتباطه بالعمل الذي يتعلق به.(code civil- https://www.legifrance)

أهمية التوقيع الإلكتروني

مع التطور الرقمي، أصبحت التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية وصار التوقيع الإلكتروني حاجة ضرورية لتسهيل الأعمال بكافة مجالاتها من أي مكان، وبأي وقت. والتوقيع الإلكتروني له فوائد منها:

1- الأمان والحماية: يوفر التوقيع الإلكتروني آمان أكبر من التوقيع التقليدي، من خلال إستخدام أساليب تشفير قوية لضمان عدم التلاعب أو تزوير الملفات والتأكد من هوية الموقع، ضمان سرية المعلومات التي تتضمنها الرسائل الإلكترونية، وعدم الإنكار فجود طرف ثالث هو جهة التصديق الإلكترونية ووجود ارتباط بين المفتاح العام

والخاص للموقع، يجعل من الصعب على مستخدم التوقيع الإلكتروني إنكار رسالة البيانات في مواجهة من يحتج بها عليه

2- توفير الوقت والجهد: يسهل التوقيع الإلكتروني توقيع الملفات والمعاملات من أي مكان وبأي وقت ويقلل من الجهد والوقت المطلوب لإكمال المعاملات الرسمية.

3- يتماشى مع التطور التكنولوجي: يعد التوقيع الإلكتروني ركيزة أساسية لمواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة من التقنيات الحديثة لتسهيل الأعمال.

4- الاقتصاد في الاستخدام الورقي: مع التوقيع الإلكتروني، يقنن من استخدام الورق بشكل كبير، وتخفيض تكاليف الطباعة والنقل والحفظ. (يحيى حسن، 1439ه)

استخدامات التوقيعات الإلكترونية

يستخدم التوقيع الإلكتروني في العديد من المجالات مثل:

1- التعاملات التجارية: يستخدم التوقيع الإلكتروني في العديد من التعاملات التجارة مثل العقود والمعاملات المصرفية

2- المجال الصحي: يستخدم التوقيع الإلكتروني في المجال الصحي وتوثيق بيانات المرضى، وتوقيع المستندات الطبية

3- الحكومة الإلكترونية: يستخدم التوقيع الإلكتروني في الخدمات الحكومية مثل التصاريح والإقرارات الضريبية والإجراءات الإدارية والقضائية الأخرى.

4- التعليم الإلكتروني: التوقيع في المؤسسات التعليمية للتأكد من هوية الطلاب وتوقيع المستندات الرسمية مثل

الشهادات والتقارير وغيرها.

الفرق بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع الرقمي

التوقيع الإلكتروني: هو عبارة عن توقيع يتم إنشاؤه بواسطة وسيلة إلكترونية مثل الحروف المكتوبة على سطح المكتب أو عن طريق اللمس بالشاشة أو نسخ الختم الرسمي إلكترونياً

التوقيع الرقمي: هو عبارة عن توقيع إلكتروني يتم إنشاؤه باستخدام تقنية التشفير الرقمي.

الفرع الثاني: التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني

أولا: التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

وردت النصوص المنظمة للتوقيع الإلكتروني في نظام التعاملات الإلكترونية رقم 18 الصادر عام 1428 هـ، بهدف إضفاء الثقة في صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها، لتيسير تطبيق التعاملات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص بواسطة سجلات إلكترونية يعول عليها عند الرجوع للمستند الأصلي الثابت بها.

شروط إجراء توقيع: ختم إلكتروني ومواصفاته

1- يشترط لإنشاء توقيع الكتروني موثوق أن يكون التوقيع/ الختم الإلكتروني مرتبطاً بشهادة تصديق رقمي صادرة من المركز أو من مقدم خدمات التصديق المرخص له من قبل الهيئة. وأن تتوافق بيانات هوية صاحب التوقيع/ الختم الإلكتروني مع شهادة التصديق الرقمي.

2 -أن تكون شهادة التصديق الرقمي المرتبطة بالتوقيع/ الختم الإلكتروني نافذة المفعول وقت إجراء التوقيع الختم.

3 -إذا تم التوقيع الختم الإلكتروني بالاشتراك مع منظومة بيانات إلكترونية لدى الموقِّع، فيشترط سلامة الارتباط المنطقي والفني بين منظومة التوقيع الختم الإلكتروني، ومنظومة البيانات الإلكترونية، ومن ثم خلوهما من العيوب الفنية التي قد تؤثر في صحة انعقاد التوقيع/ الختم وإرساله.

4- توافر الحد الأدنى من البنية الفنية والإدارية، وكذلك الموارد ذات الصلة التي تتحقق بهما موثوقية إجراءات التوقيع/ الختم الإلكتروني حسب الشروط الفنية الواردة في إجراءات التصديق الرقمي الخاصة بالمركز أو بمقدم خدمات التصديق.

5 - التزام صاحب التوقيع/ الختم الإلكتروني بجميع الشروط الواردة في إجراءات التصديق الرقمي الخاصة بالمركز أو بمقدم خدمات التصديق فيما يتعلق بإجراء التوقيع/ الختم الإلكتروني، بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة (حنان عبده، 2020)، يشترط أن يكون التوقيع الإلكتروني تحت سيطرة الموقع سواء عند إنشائه أو استعماله بحيث

لا يمكن لأحد أن يقلد رموزه إلا الموقع ولا يستطيع أحد التوقيع بدلاً منه، ومن ثهم فإن التوقيع الإلكتروني يجب أن يتم عبر وسائل تخضع خضوعا كاملاً للسيطرة المباشرة لصاحب التوقيع ، وقد أقر ذلك الشرط العديد من القوانين ومنها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الصادر عام 2001م في المادة 3/ 6 حيث اشترطت أيضاً هذا الشرط.

الحد الادنى للعناصر الفنية اللازم توافرها بالتوقيع الإلكتروني المرتبط شهادة التصديق الرقمي

أوردت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية عدة عناصر يلزم توافرها كحد أدنى لبيانات التوقيع أو الختم الإلكتروني المرتبط بشهادة تصديق رقمي وهى كالآتي:

1- جهة إصدار شهادة التصديق الرقمي، بحيث تحتوي الشهادة على جميع المعلومات الدالة على المركز أو مقدم خدمات التصديق، وتوقيعها الإلكتروني.

3- نوع التوقيع/ الختم الإلكتروني، ونطاق عمله، ورقمه التسلسلي.

4- تاريخ التوقيع/ الختم الإلكتروني، وفترة سريانه.

5- بيانات هوية صاحب التوقيع/ الختم الإلكتروني، ونطاق استخدام التوقيع/ الختم

الاحتياطات اللازمة لتلافي الاستعمال غير المشروع للتوقيع/ الختم الإلكتروني

أوجبت المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية على من يرغب في إجراء توقيع/ ختم إلكتروني، إتخاذ الاحتياطات اللازمة لتلافي أي استعمال غير مشروع لبيانات إنشاء التوقيع/ الختم الإلكتروني، وللمعدات الشخصية المتعلقة بتوقيعه/ ختمه، وتشمل تلك الإحتياطات ما يلي:

1- الحفاظ على شهادة التصديق الرقمي ووثائق التوقيع/ الختم الإلكتروني، الصادرة من المركز أو من مقدم خدمات

2- تطبيق حلول وتقنيات مناسبة وموثوقة، وفقاً لما يرد في إجراءات التصديق الرقمي.

3- يجوز لصاحب التوقيع/ الختم الإلكتروني، الإستعانة بجهات فنية متخصصة

للمراجعة والتدقيق، بما يدعم جودة 4- عملية التوقيع/ الختم، وموثوقيته، مع عدم الإخلال بأي ضوابط، أو شروط نظامية، أو تعاقدية بين أطراف التعامل.

5- يجب على صاحب التوقيع/ الختم الإلكتروني، إبلاغ الجهة المصدرة لشهادة التصديق الرقمي فور علمه بوجود إستعمال غير مشروع لتوقيعه/ ختمه، مع توثيق البيانات المتعلقة بالاستعمال غير المشروع (اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الالكترونية،1428ه) .

إجراءات التحقق من التوقيع/ الختم الإلكتروني

يجب على مَن يعتمد على التوقيع/ الختم الإلكتروني، لطرف آخر، أن يبذل العناية اللازمة للتحقق من صحة التوقيع/ الختم، وذلك باستخدام بيانات التحقق من التوقيع/ الختم الإلكتروني، وفق الإجراءات التالية:

1 -التأكد من منشأ شهادة التصديق الرقمي المرتبطة بالتوقيع/ الختم الإلكتروني، وأنها صادرة من المركز أو من مقدم خدمات التصديق، وفق أحكام هذه اللائحة، والتحقق من صلاحيتها، وأنها غير ملغية أو موقفة (التصديق الإلكتروني وسيلة فنية آمنة للتحقق من صحة التوقيع أو المحرر، عن طريق جهة محايدة يطلق عليه مقدم خدمات التصديق وتعد سلطات المصادقة إحدى اهم وسائل حماية التوقيع الإلكتروني).

2 -التأكد من أن البيانات المرفقة مع التوقيع/ الختم الإلكتروني، مطابقة لبيانات صاحب التوقيع/ الختم، من واقع شهادة التصديق الرقمي الصادرة له.

3 -التحقق من عدم وجود رسائل تنبيه أو تحذير تفيد باحتمال وجود خلل في المطابقة الآلية للتوقيع/ الختم الإلكتروني، أو أي خلل آخر ذي صلة بالمنشأ أو المحتوى، وذلك ضمن الرسالة والتوقيع/ الختم، الواردين، ويعدُّ التوقيع/ الختم الإلكتروني، ملغياً ولا يحدد هوية مُنشئ السجل الإلكتروني في حال اختلال أحد العناصر المقومة له وفق أحكام هذه اللائحة.

مستويات التوقيعات الإلكترونية وفقا للنظام السعودي

المستويات في النظام السعودي ليست مصنفة رسميًا بنفس تصنيف أوروبا التالي ذكره، بل يُعترف بالتوقيعات الإلكترونية قانونيًا إذا استوفت معايير وشروط نظام التعاملات

الإلكترونية، وأهمها الارتباط بشهادة تصديق رقمية صادرة من مقدم خدمة مرخص، مع ضمان التحقق من هوية الموقّع، وحماية الوثيقة من التلاعب بعد التوقيع كالآتي:

1- التوقيع الإلكتروني الأساسي: أي إشارة أو وسيلة إلكترونية تدل على قبول أو إقرار (مثل كتابة الاسم أو النقر على "موافق")، مقبول في المعاملات البسيطة، لكن حجية ضعيفة إذا لم تتوافر معايير التحقق.

2- التوقيع الإلكتروني الموثوق: يتم عبر مزود خدمة معتمد من (هيئة الحكومة الرقمية)، مع شهادات رقمية مشفر حجية قوية في الإثبات، ويعترف به رسميًا في التعاملات الحكومية والتجارية.

حجية المستندات المحررة والموقعة إلكترونيا

- نصت المادة الخامسة من نظام التعاملات الإلكترونية على أن

- يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ ولا يمنع تنفيذها بسبب أنها تمت كليا أو جزئيا بشكل إلكتروني بشرط أن تتم تلك التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، ولا تفقد المعلومات التي تنتج من التعامل الإلكتروني حجيتها أو قابليتها للتنفيذ متى كان الاطلاع على تفاصيلها متاحًا ضمن منظومة البيانات الإلكترونية الخاصة بمنشئها، وأشير إلى كيفية الاطلاع عليها.

- ويتضح من النص المذكور إلزاميه التعويل على التعامل أو المستند المنشأ الكترونيا كدليل إثبات سواء كان إنشاءه قد تم جزئيا أو كليا بطريق الكتروني، بشرط ألا يكون قد تم الإنشاء بالمخالفة لأحكام النظام فيما جاء به

بشأن شروط إجراء التوقيع السابق ذكرها آنفا، وتستمر هذه الحجية بنفس قوتها في الإثبات ما دامت المعلومات المرتبطة بالمعاملة الإلكترونية محفوظا بمنظومة البيانات الالكترونية الخاصة بالمنشئ ويمكن الرجوع إليها عن الحاجة للاطلاع على أي تفاصيل خاصة بالمعاملة أو المستند الإلكتروني الأصلي، كما نصت المادة التاسعة من النظام على أن

1- يقبل التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني دليلا في الإثبات إذا استوفي سجله الإلكتروني متطلبات حكم المادة (الثامنة) من هذا النظام (التي نظمت إنشاء وحفظ السجل الإلكتروني) .

2- يجوز قبول التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني قرينة في الإثبات، حتى وإن لم يستوف سجله الإلكتروني بمتطلبات حكم المادة (الثامنة) من هذا النظام.

- يتضح أن المادة التاسعة قد فرقت بين التعامل المنشأ الكترونيا والمستوفي شروط حفظ السجل الإلكتروني الواردة بالمادة الثامنة بالتأكيد على قبولها كدليل اثبات أي بينة كاملة لها حجية قوية، أما إذا تم التعامل الإلكتروني

- بالمخالفة لما جاء بنص المادة الثامنة أي لم يراع في إجراء المعاملة شروط إنشاء وحفظ السجل الإلكتروني؛ فتقبل في هذه الحالة كقرينة لها حجية أقل قوة في الإثبات.

يعد كل من التعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والسجل الإلكتروني حجة يعتد بها في التعاملات وأن كلا منها على أصله (لم يتغير منذ إنشائه) ما لم يظهر خلاف ذلك.

3- كذلك أجاز النظام التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بوساطة التعامل الإلكتروني، ويعد العقد صحيحًا وقابلا للتنفيذ متى تم وفقًا لأحكامه.

4- إذا اشترط وجود توقيع خطي على مستند أو عقد أو نحوه، فإن التوقيع الإلكتروني الذي يتم وفقا لهذا النظام يعد مستوفيا لهذا الشرط، ويعد التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع الخطي، وله الآثار النظامية نفسها.

5- كذلك جاء بنص المادة الثالثة والخمسون من قانون الإثبات الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/ 43) وتاريخ 1443/ 5/ 26ه أنه (يعد دليلاً رقمياً كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها. (هدى عبد القوي،2021)

- ومن ذلك العرض يتضح لنا أن النظام السعودي متقدّم من حيث الاعتراف القانوني للتوقيع الإلكتروني ووجود آليات وطنية للتصديق، بشرط أن تتم تلك التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية بحسب الشروط المنصوص عليها في

النظام ومراعاته في إنشاء وحفظ السجل الإلكتروني، لكن التطبيق العملي مازال يتطلب تطابقًا تقنيًا وإجرائيًا بين مقدمي الخدمات والجهات الحكومية والخاصة لضمان قبول الإثبات أمام القضاء.

ثانيا : التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في جمهورية مصر العربية

القانون رقم 15 لسنة 2004 نظيم التوقيع الإلكتروني كالآتي:

- أنشأ إطارًا لتنظيم التوقيع الإلكتروني ومقدمي خدمات التوقيع، وحدد آليات العقوبات والالتزامات.
- ميّز القانون بين أنواع التوقيعات الرقمية وحدّد متطلبات الجهات المرخّصة ومقدمي خدمات البنية التحتية للتوقيع، لكن التحدي في مصر يكمن في تحديث المعايير التقنية ورفع وعي الأطراف (الجهات القضائية، القطاع الخاص) لضمان قبول أوسع ، وسهولة في الاستخدام بين القطاعين العام والخاص.
- أكد القانون المصري على أنه: للمحررات الإلكترونية حجية في الإثبات متى استوفت الضوابط الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذي.، التوقيع الإلكتروني المعتمد له ذات حجية التوقيع اليدوي، التزامات مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني. الرجوع للنظام واللائحة
- يحظر القانون المصري إصدار شهادات رقمية إلا لمن ترخص له "الهيئة" (ITIDA)، مع آليات إشراف صارمة.

مستويات التوقيعات الإلكترونية وفقا للقانون المصري

القانون المصري يستخدم مصطلح "التوقيع الإلكتروني" كمفهوم عام لكنه يطبق مستويات تشبه التصنيف الأوروبي:

التوقيع الإلكتروني البسيط: أي بيانات أو رموز ملحقة بالمحرر الإلكتروني، مثل اسم مكتوب أو صورة توقيع. محدود في الإثبات، خاصة إذا لم يصدر عن جهة تصديق معتمدة، التوقيع الإلكتروني المعتمد: صادر عبر هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات أو مزود خدمة مرخص، مع شهادة تصديق إلكترونية. يتمتع بالحجية الكاملة مثل التوقيع اليدوي.

التوقيع الإلكتروني المؤمَّن: يستخدم وسائل تشفير قوية ويمنع التلاعب أو الإنكار)، ويتحقق من هوية الموقّع بشكل صارم. أعلى درجة أمان، حجية كاملة أمام القضاء. (قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني 15 لسنة 2004)

حجية المحررات الموقعة إلكترونيا في القانون المصري.

التوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية تُعتبر ذات حجية في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، بشرط الالتزام بالضوابط الفنية والتنفيذية، أرجع المشرع طبيعة هذه الحجية و حقيقتها الى نفس حجية التوقيع المقررة في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية، واعترف بحجية التوقيع الإلكتروني في المعاملات المذكورة. بشرط أن يستوفي الشروط الفنية والتقنية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون والتي غالبا ما تدور حول شكل التوقيع أو صورته وكيفية اتمامه، وكذلك تشفير هذا التوقيع والوسائل الأخرى لتأمينه. (حنان عبده

معايير تقدير حجية التعامل الإلكتروني

يراعى عند تقدير حجية التعامل الإلكتروني مدى الثقة في الآتي:

أ) الطريقة التي استخدمت في إنشاء السجل الإلكتروني أو تخزينه أو إبلاغه، وإمكان التعديل عليه.

ب) الطريقة التي استخدمت في المحافظة على سلامة المعلومات.

ج) الطريقة التي حددت بها شخصية المنشئ.

ثالثا : التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في الجمهورية الفرنسية

تخضع فرنسا – كونها عضوًا في الاتحاد الأوروبي – مباشرة لتنظيم اللائحة الأوروبية رقم 910/2014 (eIDAS)، والتي تنظم خدمات التعريف الإلكتروني والتوقيعات الإلكترونية عبر الدول الأعضاء،

وكانت الجمهورية الفرنسية من أوائل الدول التي اهتمت بالتنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني، ونصت على أهميته وحجيته في الاثبات بالعديد من الأنظمة القانونية منها:

1- نصوص المادتين 1366 و1367 من القانون المدني الفرنسي: (Code civil)

والتي تنصّ على معادلة القوة الإثباتية للكتابة الإلكترونية للإثبات بالكتابة اليدوية، بشرط تحديد هوية منشئها وضمان سلامتها، وتعريف التوقيع الإلكتروني كإجراء يعتمد على وسيلة موثوقة لضمان ارتباط التوقيع بالوثيقة نص المادة 1366

نصت المادة المذكورة على أن: للوثيقة الإلكترونية نفس الحجية التي للوثيقة الورقية، شريطة أن يكون من الممكن تحديد هوية صاحبها بدقة، وأن تُعَدَّ وتُحفظ في ظروف تضمن سلامتها

L'écrit électronique a la même force probante que l'écrit sur support papier.

ونصت المادة 1367 على أن:

التوقيع المطلوب لإتمام وثيقة قانونية يُحدد هوية مُحررها، ويُثبت موافقته على الالتزامات الناشئة عنها. وعندما يُوقعه موظف عام، يُضفي عليه مصداقية، وهنا المشرع يجعل من توقيع الموظف العمومي مركز الثقل في

المحرر الرسمي بحيث يتراجع توقيع الأطراف للمقام الثاني.

وعندما يكون التوقيع إلكترونيًا، فإنه يعتمد على عملية تعريف موثوقة تضمن ارتباطه بالوثيقة التي يتعلق بها.

وتُفترض موثوقية هذه العملية، حتى يثبت العكس(La fiabilité de ce procédé est présumée jusqu'à preuve contraire) recueil، (2023

2- قانون 13 مارس 2000:(Loi n° 2000-230)

يعترف بالتوقيع الإلكتروني على قدم المساواة مع التوقيع اليدوي إذا كان يعتمد على إجراء موثوق يُعرف به الموقع ويربطه بالمحرر

3- اللائحة الأوروبية eIDAS (تطبيق منذ 2016)

تنظيم الاتحاد الأوروبي لائحة رقم910/2014 ((Regulation (EU) eIDASوأحكامها تطبق في فرنسا، باعتبار فرنسا إحدى الدول التابعة لهذا الإتحاد، وقد وضعت اللائحة مستويات التوقيعات الإلكترونية، والمعايير والمتطلبات للشهادات المؤهلة، والخدمات الموثوقة عبر الحدود داخل الإحاد على التفصيل الآتي:

نصت المادة 25 من لائحة eIDAS على أن: (التوقيع الإلكتروني المؤهل له الأثر

القانوني المماثل للتوقيع اليدوي في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

مستويات التوقيعات الإلكترونية وفقا للائحة الإتحاد الأوروبي

التوقيع الإلكتروني البسيط (Simple Electronic Signature – SES) بيانات إلكترونية مرتبطة بالموقّع، مثل كتابة الاسم أو توقيع مرسوم بالماوس. مقبول في المعاملات العادية، لكن يسهل الطعن فيه.

التوقيع الإلكتروني المتقدم (Advanced Electronic Signature – AES) يحقق 4 شروط: مرتبط بالموقّع فقط، يحدد هويته، تم إنشاؤه بوسائل تحت سيطرته، يكشف أي تعديل لاحق، حجية قوية في الإثبات.

التوقيع الإلكتروني المؤهل (Qualified Electronic Signature – QES) توقيع متقدم + صادِر عن مزود خدمة مؤهل معتمد من الاتحاد الأوروبي، باستخدام بطاقة ذكية أو جهاز مشفر. له نفس القوة القانونية للتوقيع اليدوي في كل دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها فرنسا. (https://eur-lex.europa.eu) ومن عرض مستويات اعتماد التوقيع الإلكتروني يتضح أن: الدولة أبسط مستوى المستوى المتوسط المستوى الأعلى السعودية توقيع أساسي توقيع موثوق مصر توقيع بسيط توقيع معتمد توقيع مؤمَّن

فرنسا / EU SES AES QES

شروط اعتماد التوقيع وفقا للائحة الإتحاد الاوروبى l'eIDAS ، ولائحة l'ANSSIالفرنسية

elDAS répondre à trois conditions obligatoires
A – Identification du signataire
b –Intégrité du document
c – Procédé fiable et conforme .... définis par la législation française l'eIDAS et en France les règles de l'ANSSI.

أوجبت لائحة الإتحاد الأوروبي استيفاء ثلاثة شروط إلزامية لاعتماد التوقيع الإلكتروني :

أ – تحديد هوية المُوقِّع: يجب أن يكون من السهل تحديد هوية الشخص المُوقِّع (عبر شهادة إلكترونية، أو مصادقة ثنائية).

ب – سلامة الوثيقة: يجب أن يكون أي تعديل بعد التوقيع قابلاً للكشف. وتضمن التقنيات هذا الأمان مثل ختم التاريخ أو البصمة الرقمية.

ج– عملية موثوقة ومتوافقة: يجب أن تتوافق الأداة المستخدمة مع المعايير التي يحددها التشريع الأوربي(eIDAS) ، وفي فرنسا الهيئة الوطنية (ANSSI).

4– تشريعات فرعية وقرارات تنفيذية (مثل المرسوم/ القرار رقم 2017–1416

والمتعلّق بمعايير التقنية التي تفترض موثوقية التوقيع المؤهَّل) تحدد الخصائص التقنية التي تمنح "قوة إفتراضية" للتوقيع

- Article 1
- La fiabilité d'un procédé de signature électronique est présumée jusqu'à preuve du contraire lorsque ce procédé met en œuvre une signature électronique qualifiée.

- المادة 1 من المرسوم جاءت بنفس ما جاءت به المادة 1367 من القانون المدنى الفرنسي ونصت على الآتى :

تُفترض موثوقية عملية التوقيع الإلكتروني، حتى يثبت العكس، عند تطبيق هذه العملية لتوقيع إلكتروني مؤهل،

(التوقيع الإلكتروني المؤهل هو توقيع إلكتروني متقدم).

- قضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ابريل 2025 بشأن إلزام المتعاملين بالتوقيع (يجب التوقيع ، وفق أحكام قانون الإجراءات المدنية على الأفعال التي يخطر بها أطراف الدعوى ، أو المدعي العام ، أو مساعدى العدالة وممثلى الخصوم ، ويحدد الوزير المختص أساليب التبادل عن طريق الوسائل الإلكترونية. (محكمة النقض الفرنسية 2025)

الفرع الثالث: التنظيم المؤسسي للمعاملات الإلكترونية

أولاً: التنظيم المؤسسي للمعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

تتوزع الأدوار المؤسسية لإدارة التوقيعات الإلكترونية وخدمات الثقة كما يلي:

*المركز الوطني للتصديق: يُنظم ويُرخص جهات التصديق، مع ضمان الالتزام بالأُطر النظامية والسياسات.

مركز المعلومات الوطني: يُشغل البنية التحتية الوطنية للمفاتيح العامة، ويدير عمليات جهات التصديق الجذرية، ويُطبق سياسة البنية التحتية الوطنية للمفاتيح العامة.

* جهات التصديق: إصدار الشهادات بما يتوافق مع معايير واتفاقيات البنية التحتية للمفاتيح الوطنية. تعمل كل من جهات التصديق الحكومية والتجارية تحت إشراف جهة التصديق الجذرية الوطنية السعودية.

* جهات التسجيل: تتولى التحقق من الهويات ودعم إصدار الشهادات تحت إشراف مركز المعلومات الوطني.

* المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية: يعمل توفير خدمات إلكترونية عبر منصة اعتماد، بغرض تنفيذ التعاملات عبر استخدام هذه الخدمات الإلكترونية، وتقدم المنصة العديد من الخدمات لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، مما يعزز الشراكة بينهم لتحقيق مستهدفات المشاريع التنموية في المملكة، تمكيناً للتحول الرقمي لتلك الخدمات، ورفع الشفافية والكفاءة، وتسهيلاً لإجراء الخدمات.

(https: / /signit.sa)

ثانياً: التنظيم المؤسسي للتوقيع الإلكتروني في جمهورية مصر العربية

الهيئة المختصة بإصدار شهادات التصديق توجد جهة وطنية مسئولة عن تطوير تقنية المعلومات و إصدار شهادات التصديق (تعرف بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)هي الجهة المكلفة بتنظيم وترخيص خدمات التوقيع الرقمي وإدارة منظومة

الشهادات والتوثيق وتقديم إشراف فني/ تشريعي على اعتماد خدمات التوقيع .

تلعب هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات دور محوريًا في تطوير وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات المصري من خلال تحديد احتياجات الصناعة وتلبيتها ووضع السياسات وتنمية التجارة في الأسواق العالمية والمحلية بهذا

القطاع. كما تقوم بتقديم المشورة في استراتيجيات وخطط عمل الشركات المحلية والعالمية.

- يتضح من الدراسة المقارنة أن جميع الأنظمة الثلاثة تعترف بالتوقيع/ المستند الإلكتروني ومنحه أثرًا إثباتيًا بشرط توفر هوية المنشئ وسلامة المستند.

ثالثاً : التنظيم المؤسسى للتوقيع الالكترونى في جمهورية فرنسا

الهيئة المختصة بالثقة الإلكترونية الوكالة الوطنية لأمن أنظمة المعلومات (ANSSI) هي الهيئة الوطنية المسؤولة عن:
إعتماد مزوَّدي الخدمات الموثوقة في فرنسا، ونشر القائمة الوطنية للثقة والقائمة الخاصة بالمنتجات والخدمات المؤهلة، وهي أيضًا الجهة التي تضع الأطر المرجعية (أُطر تقنية وقانونية) لإصدار الشهادات الإلكترونية المؤهلة (توقيع إلكتروني، ختم إلكتروني، المصادقة على المواقع)

(الإدارة الوزارية المشتركة للتحول الرقمي Direction interministérielle du Numérique DINSIC

جهاز تنفيذي حكومي رسمي تأسس عام 2014 يُعنى بتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للدولة، عبر بناء الشبكة الرقمية الحكومية المشتركة بين مختلف الوزارات ((www.transformation.gouv.fr

المجلس الرقمي الوطني (CNNUM) هو لجنة استشارية فرنسية تم إنشاؤها في 29 أبريل 2011 ، وهي مسؤولة عن دراسة القضايا الرقمية، ولا سيما التحديات والآفاق، للانتقال الرقمي للمجتمع والاقتصاد، والمنظمات والعمل العام والأقاليم، فهو يعد ويقدم

الدراسات ويعتبر بمثابة المستشار الحكومي ويقدم توصياته في شأن السياسات الرقمية إلى الحكومة.(https: / /www.francenum.gouv.fr)

المبحث الثاني

النظام القانوني للعقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

Les contrats électroniques

توسع استخدام الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية في مختلف المعاملات مثل إبرام العقود الإلكترونية ، على المستوى الفردي والجماعي والحكومي، وقد اهتم المشرع بتنظيم هذا الطريق المتبع لإبرام العقود ، مما جعل موضوع دراسة التصرفات التى تتم إلكترونيا من الأهمية بمكان من حيث طبيعتها وحجيتها القانونية نظرا للزيادة المطردة في استعمالها .

وُقد وضعت أحكام نظام التجارة الإلكترونية الصادر عام 1440 ه – 2019 م ، ولوائحه التنفيذية بُغية رفع مستوى الثقة في التعاملات الإلكترونية، وتوفير الحماية اللازمة للمستهلكين من الاحتيال والمعلومات المضلِّلة ومن خلال تنظيم التعاملات التجارية بين شركات التجارة الإلكترونية والمستهلكين ، وعرَف النظام الأنشطة التجارية، والشروط والأحكام الرئيسية للمواقع الإلكترونية، والإعلانات الرقمية. كما نص النظام على أحكام واضحة فيما يتعلق بحماية البيانات والملكية الفكرية وحقوق المستهلك، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بالمدفوعات والعقوبات على

المخالفات. وساهم في ضمان بيئة تجارية رقمية شفافة وآمنة وجديرة بالثقة(. نظام التجارة الإلكترونية،2019) وسوف نتناول دراسة العقود الإلكترونية بالتقسيم على مطلبين: المطلب الأول– الإطار القانوني للعقود الإلكترونية ، المطلب الثاني– مظاهر تطبيق التحول الرقمي في القطاع القضائي.

المطلب الأول :الإطار القانوني للعقود الإلكترونية

نتناول في هذا المطلب شرح التعريف بالعقود الإلكترونية وأنواعها وكيفية اجراء التعاقد الإلكتروني وفقاً لما جاء بنظام التجارة الإلكترونية لسنة (2019م) الذى عنيَ بتعزيز الثقة وحماية حقوق المستهلكين في المتاجر الإلكترونية، وكذلك شرح نظام التعاملات الإلكترونية رقم 18 لسنة (1428م) وذلك بتقسيم الدراسة إلي فرعين : الفرع الأول- تعريف العقد الإلكتروني ومدى حجيته، والفرع الثاني- أهم أنواع العقود الإلكترونية .

الفرع الأول: تعريف العقد الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

العقد وفقاً للقواعد العامة يعني توافق ارادتين على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه (لسنهوري ،1950)

أما العقد الإلكتروني في نظام المملكة يُعرّف ضمن نظام التجارة الإلكترونية بأنه: الاتفاق الذي يُبرم إلكترونيًّا بين الأطراف "

الذين يتعاملون بالتجارة الإلكترونية".

كما ينص النظام على أن "التعاملات الإلكترونية" تشمل التعاقد أو التراسل أو الإجراءات المنجزة كليًا أو جزئيًا بوسيلة إلكترونية، مما يدل ضمناً على مفهوم العقد الإلكتروني.

حجية العقود الإلكترونية

1- اعترف نظام التعاملات الإلكترونية السعودي بحجية التعاملات المنشأة الكترونياً حيث نصت المادة العاشرة من النظام على أن: التعبير عن الإيجاب والقبول عبر الوسائل الإلكترونية يُعد صحيحًا وقابلًا للتنفيذ.

2- ونصت المادة الحادية عشر على أنه: يجوز أن يتم التعاقد من خلال منظومات بيانات إلكترونية آلية أو مباشرة بين منظومتي بيانات إلكترونية أو أكثر، تكون معدة ومبرمجة مسبقا للقيام بمثل هذه المهمات بوصفها ممثلة عن طرفي العقد، ويكون التعاقد صحيحا ونافذاً ومنتجاً لآثاره النظامية على الرغم من عدم التدخل المباشر لأي

شخص ذي صفة طبيعية في إبرام العقد.

3- يجوز أن يتم التعاقد بين منظومة بيانات إلكترونية آلية وشخص ذي صفة طبيعية، إذا كان يعلم – أو من المفترض أنه يعلم أنه يتعامل مع منظومة آلية ستتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه.

كيفية إتمام التعاقد الكترونيا

- يتم التعاقد من خلال منظومة التوقيع الإلكتروني وهى منظومة بيانات إلكترونية آلية أو مباشرة بين منظومتي بيانات إلكترونية أو أكثر ، معدة ومبرمجة مسبقًا بشكل خاص لتعمل مستقلة أو بالاشتراك مع منظومة بيانات إلكترونية أخرى، لإنشاء توقيع إلكتروني بوصفها ممثلة عن طرفي العقد، ويكون التعاقد صحيحا ونافذا ومنتجا لآثاره النظامية ،على الرغم من عدم التدخل المباشر لأي شخص ذي صفة طبيعية في عملية إبرام العقد،وتصدر وثيقة إلكترونية من مقدم خدمات تصديق، تستخدم لتأكيد هوية الشخص الحائز على منظومة التوقيع الإلكتروني ، وتحتوي على بيانات التحقق من توقيعه.

- يجوز أن يتم التعاقد بين منظومة بيانات إلكترونية آلية وشخص ذي صفة طبيعية، إذا كان يعلم – أو من المفترض أنه يعلم أنه يتعامل مع منظومة آلية ستتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه.

- يخضع العقد الإلكترونى في انعقاده للنظرية العامة للعقود من حيث الشروط الموضوعية(الرضا على بينة بطبيعة التعاقد القانوني وشروط قبوله ، رضاءاً تاماً للقبول مطابقاً للإيجاب ، وأن يكون المحل مشروعًا وممكن التنفيذ ، وأن يكون سبب العقد مشروع وغير مخالف للنظام العام أو الآداب) . وكذلك مراعاة الشكلية اللازمة بمقتضي القانون.

- يجب صدور الإرادة التعاقدية من شخص يتمتع بالأهلية (السنهوري ،1950)ويتم التعبير عن الإرادة عبر القنوات الإلكترونية، مع وجود حد أدنى من الشروط اللازمة للتحقق من صحة التعبير ونسبتها الي صاحبها تأكيداً ، وقد اعتمد القانون السعودي تبادل

التعبير عن الإرادة من خلال رسائل البيانات الإلكترونية كما اعتمدها القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الصادر من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) واعتبر القانون أن وقت ارسال الرسالة الإلكترونية من المنشئ هى الإيجاب في العقد الإلكتروني حيث تدخل في نظام معلومات خارج عن سيطرته ، وقد ترك القانون النموذجي وقت إستلام الرسالة لإتفاق الطرفين والتي ينعقد بها القبول بدخول الرسالة لنظام معلومات المرسل اليه (بريد إلكتروني أو غير ذلك).(عزة الحسن،2014)

الفرع الثاني: أهم أنواع العقود الإلكترونية

تتنوع العقود الإلكترونية في السعودية ومصر وفرنسا، كما هو وارد بالنصوص القانونية المنظمة بها كالآتي :

أنواع العقود الإلكترونية وفق نظام التجارة الإلكترونية لسنة (2019م)

1- عقود الخدمات الحكومية الإلكترونية (عبر منصات مثل أبشر، ناجز) .

2- عقود العمل والخدمات الاستشارية ، إذا كانت مستوفية لشروط النظام دمة تتيح للمنشآت إنشاء وتوثيق عقود الموظفين إلكترونيًا، وبعد إنشاء العقد الوظيفي، يمكن للموظف الموافقة على العقد أو رفضه أو طلب تعديله عبر حسابه في قوى أفراد، وفي حال موافقة الطرفين، يعتبر العقد موثقًا ومعتمدًا من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

3- العقود التجارية بين الشركات أو الأفراد.

4- عقود البيع والشراء عبر المتاجر الإلكترونية (منذر القضاة ،2016) ،(الجبيري،2020) ،وينظمها نظام التجارة الإلكترونية (المرسوم الملكي رقم م/ 126 بتاريخ 7/ 11/ 1440هـ؛ الموافق 2019م)وجدير بالذكر أن الانشطه والعقود الإلكترونية في اذدياد مستمر وفقا للتطور التقنى السريع فلم يحصر النظام السعودي نطاق التوقيع والتعاملات الإلكترونية على التجارة فقط بل تشمل التصرفات والعقود غير التجارية أيضا.

أنواع العقود الإلكترونية وفق قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004

1- جميع العقود المدنية والتجارية التي لا يشترط القانون فيها شكلاً ورقيًا خاصًا.
2- عقود البيع والشراء والخدمات عبر الإنترنت.
3- عقود العمل أو المقاولات الموقعة إلكترونيًا.

أنواع العقود الإلكترونية وفق ما جاء بنصوص لائحة الاتحاد الأوروبي eIDAS

1- كافة العقود المدنية والتجارية، بما فيها عقود البيع والخدمات.
2- العقود المبرمة بين الجهات الحكومية والشركات .
3- العقود العقارية إذا سمح القانون الوطني بذلك، بشرط التوقيع المؤهل.QES
4- العقود المالية والمصرفية عبر القنوات الإلكترونية.
5- اتفاقيات عدم الإفصاح وسرية البيانات والمعلومات، واتفاقيات ترخيص البرمجيات .

القانون المصري نظّم صراحة العقود الإلكترونية- وإن كان ذلك بشكل تكميلي - ضمن إطار قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004، والمواد المتعلقة به في اللائحة التنفيذية ، حيث منح القوة القانونية للمحررات والتوقيعات الإلكترونية، بما يشمل العقود المبرمة إلكترونيًا، نظيم العقود الإلكترونية صراحةعلى التفصيل التالي :

المادة 15: تعطي للعقود الإلكترونية نفس القوة القانونية للعقود التقليدية، شرط الالتزام بـ: التوقيع الإلكتروني المعتمد. الضوابط الفنية لضمان سلامة الوثيقة وهويّة الموقّع.

المادة 16:أجازت استخدام النسخ الإلكترونية كأصل إثبات في المحكمة، إذا تم حفظها بطريقة يمكن الرجوع إليها واسترجاعها

- قانون حماية المستهلك (181 لسنة 2018): يكمل القانون السابق، حيث نظم حقوق المستهلك عند إبرام العقود عن بُعد (الشراء عبر الإنترنت)، لكنه اعتمد على

القوة القانونية للعقد الإلكتروني كما حددها قانون 15/ 2014

تنظيم العقود الإلكترونية في القانون الفرنسي

1- المادة 1369 من القانون المدنى الفرنسي

المستند الأصلي هو الذي تم استلامه، مع الإجراءات المطلوبة، من قبل موظف عام لديه الكفاءة والقدرة على

القيام بذلك، يمكن أن يتم إعداده بشكل إلكتروني إذا تم إنشاؤه والمحافظة عليه بالشروط التي يحددها مرسوم مجلس الدولة.

2- قانون حماية المستهلك (Code de la consommation) المادة L.221-1نصت على أنه

يُعرف العقد الإلكتروني كعقد عن بُعد يتطلب إفصاحات قبل إتمامه، بما في ذلك:

الإفصاح عن هوية التاجر وتفاصيل الإتصال، ووصف المنتجات أو الخدمات بشكل دقيق ،تنظم الشفافية في الرسائل التجارية والدعائية عبر البريد الإلكتروني.

المطلب الثاني :مظاهر تطبيق التحول الرقمي في القطاع القضائي

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولًا رقميًا واسعا في جميع المجالات ، حيث أصبح الاعتماد على التقنية ضرورة ملحّة لتعزيز الكفاءة وسرعة الإنجاز. ولم تكن الأنظمة القضائية بمعزل عن هذا التحول، بل أصبحت الساحات القضائية أكثر توجهًا نحو اعتماد الحلول الرقمية لتحقيق العدالة الناجزة والمرضية للمتقاضين. وفي سبيل تحقيق ذلك أنشأت وزارة العدل السعودية العديد من المبادرات والمنصات الرقمية، مثل منصة ناجز، لتقديم الخدمات العدلية إلكترونيًا ومنصات اخرى تم انشاؤها لتيسير اجراءات التقاضيي وسون نتناول الموضوع بتقسيم الدراسة الي فرعين : الفرع الأول مظاهر تنظيم البنية التحتية لتيسير الخدمات العدلية إلكترونيًا، والفرع الثاني التحديات التى تواجهها الدول بشأن التحول الرقمي.

الفرع الأول :مظاهر تنظيم البنية التحتية لتيسير الخدمات العدلية إلكترونيًا

أحدثت المملكة طفرة مذهلة فى تنظيم البنية التحتية لتيسير إجراءات التقاضى والتوثيق ونذكر في هذا الفرع بعض المنصات المنشأة لتيسير الخدمات العدلية وذلك على النحو الأتى:

1- منصة ناجز للخدمات العدلية Najiz

وهي المنصة الرئيسية لجميع الخدمات العدلية الإلكترونية: رفع الدعاوى، التوثيق، التنفيذ، المرافعة الإلكترونية، وكثير من الخدمات الأخرى ، وتشمل دليل المرخصين، خدمات التحقق، حجز المواعيد، وكثير من المعاملات التي كانت تستلزم الحضور ويتم من خلالها المعاملات الآتية:

* خدمة موثق : إصدار وكالة إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة كتابة العدل، كما يتم إشعار كافة أطراف الوكالة بإتمام إصدارها

* خدمة قضاء : تقديم صحيفة الدعوى الإلكترونية ، التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد الذى يُمْكِن لأطراف الدعوى وممثليهم الترافع الإلكتروني من خلال بوابة ناجز

* خدمة توثيق ورثة متوفي : خدمة إلكترونية مقدمة من وزارة العدل تتيح للمستفيدين توثيق ورثة المتوفي أو إضافة مولود جديد إلى وثيقة ورثة سارية.

* خدمة توثيق طلاق : هى خدمة إلكترونية تقدمها وزارة العدل تتيح للمستفيد توثيق حالات الطلاق

* خدمة تنفيذ: تقديم طلب تنفيذ وهى خدمة إلكترونية تقدمها وزارة العدل، تمكِّن المستفيد من تنفيذ الحكم بسهولة

2- منصة تراضي: منصة تهدف إلى تسهيل عملية المصالحة بين الأطراف و حل النزاعات دون اللجوء إلى المحكمة.

3- منصة "نفاذ الوطني الموحد" :

تستخدم في الدخول إلى كثير من خدمات وزارة العدل، وناجز، للتحقق من الهوية

وربط المستخدمين ضمن البنية الأمنية الحكومية تسهّل عملية الأمان والوصول الموحد إلى الخدمات الحكومية.

الفرع الثاني : التحديات التى تواجهها الدول بشأن التحول الرقمي

1- المملكة العربية السعودية

تواجه المملكة عدة تحديات مع تطبيق التحول الرقمي ومنها : غموض بعض المفاهيم القانونية الرقمية، الحاجة الي مزيد من الكفاءات القانونية المتخصصة، وجود فجوة رقمية بين المدن الكبرى والمناطق النائية. زيادة مخاطر الأمن السيبراني مع توسع الخدمات الرقمية، الحاجة إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية بشكل مستمر.

وقد واجهت المملكة تلك التحديات بدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية (خصوصًا في العقود والتوقيع الإلكتروني) ولذلك أطلقت المملكة الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني عام(2017) ، وأنشأت هيئة الحكومة الرقمية (2021) لتوحيد الجهود وبدأت مبادرات التدريب من وزارة الاتصالات. (dga.gov.sa)

2- جمهورية مصر العربية

تواجه الدولة المصرية عدة تحديات منها: ضعف تطبيق القوانين، نقص البنية التحتية القانونية الرقمية، ضعف الوعي القانوني الرقمي، ومحدودية الثقافة الرقمية مقاومة التغيير داخل بعض الجهات الحكومية التقليدية ولمواجهة وإزالة تلك المعوقات تم إطلاق مبادرة مصر الرقمية (2019) لتوحيد الخدمات، إنشاء قانون حماية البيانات الشخصية 2020، تطوير شبكات الألياف الضوئية لزيادة سرعة الإنترنت وأطلاق برامج تدريب موظفي الحكومة على نظم التحول الرقمي(mcit.gov.eg).

3- فرنسا كجزء من الاتحاد الأوروبي.

تواجه فرنسا عدة تحديات منها : حماية الخصوصية ، خاصة مع تطبيق اللائحة الأوروبية (GDPR) لعام 2018

وهى اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية ، والتى تُعد من أبرز القوانين العالمية في

حماية الخصوصية بمعنى أن فرنسا: تركّز على الخصوصية ، التنسيق مع تشريعات الإتحاد الأوروبي في المجال الرقمي، مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، حماية أمن الفضاء السيبراني مع تزايد الهجمات الإلكترونية ، وللمواجهة تم تفعيل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR ، إنشاء الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات.(ANSSI) ، التوفيق بين الابتكار وحماية الخصوصية(https: //www.cnil.fr)

الخاتمة

التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية ليس مجرد تحديث تقني، وإنما تحول ثقافي واقتصادي وقانونى شامل، هدفه بناء مستقبل أكثر ذكاءً وأطول استدامة. ومع استمرار تنفيذ رؤية 2030، وقد واصلت المملكة خطواتها بثبات نحو الريادة الرقمية في جميع القطاعات .

النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج الأتية:

القانون السعودي:

- أرسى نظام التعاملات الإلكترونية 1428 ه – 2007م ونظام التجارة الإلكترونية1442ه – 2019م أساسًا قانونيًا للتعاملات الرقمية، يضمن القانون حجية التوقيع الإلكتروني والعقد الإلكتروني عند استخدام مزودي الخدمات الموثوقين.
- بينت الدراسة وجود تطور مؤسسي من خلال المركز الوطني للتصديق الرقمي ، وهيئة الحكومة الرقمية اللذان يدعمان الثقة في التعاملات الرقمية ويحفزان التجارة الإلكترونية.
- بينت الدراسة أيضاً وضوح العلاقة بين التوقيع والعقد الإلكتروني، مما يعزز الثقة في المعاملات الرقمية .
- التوقيع الإلكتروني الموثوق له حجية ، مما يعزز الأمان القانوني والاقتصادي للمعاملات الرقمية.
- النظام السعودي متقدّم من حيث الإعتراف القانوني للتوقيع الإلكتروني ووجود آليات وطنية للتصديق، وضوح العلاقة بين التوقيع والعقد الإلكتروني، مما يعزز الثقة في المعاملات الرقمية.لكن التطبيق العملي يتطلب تطابقًا تقنيًا وإجرائيًا بين مقدمي الخدمات والجهات الحكومية والخاصة لضمان قبول الإثبات أمام القضاء.
- لم ينظم المشرع السعودي صراحة مستويات الثقه للتعاملات الإلكترونية(عادي

– متقدم – مؤهل) كما نظمتها اللائحة الإتحاد الإوروبى رقم 910/ 2014 (eIDAS) ، وكما نظمها القانون المصري منذ عام 2005،وهو ما أورته اللائحة التنفيذية لقانون 15 لسنة 2014 .

القانون المصري

مصر كانت من أوائل الدول العربية التي سنت قانونًا خاصًا للتوقيع الإلكتروني (2004)، نظم العقود الإلكترونية صراحة، من حيث:

الإعتراف القانوني بالعقود الإلكترونية، نص صراحة على أن العقد الذي يتم توقيعه إلكترونيًا عبر مزود معتمد له نفس القوة القانونية للعقد الورقي التقليدي.

إلزام استخدام التوقيع الإلكتروني المعتمد، ضمان حفظ الوثائق الإلكترونية واسترجاعها.

– ولكن لا يوجد قانون متكامل للتجارة الإلكترونية، بل مجرد تنظيمات متفرقة.

– التطبيق العملي ما زال محدودًا، وغالبية التعاملات الرسمية لم تعتمد بشكل واسع على التوقيع الإلكتروني.

القانون الفرنسي

جمع بين النص الوطني (القانون المدني) والتنظيم الأوروبي (eIDAS) مما يوفر إطارًا قانونًا وتقنيًا قويًا للإعتراف بكلٍ من التوقيعات الوطنية والمؤهَّلة عبر الحدود؛ والقاضي الفرنسي لا يجوز له رفض التوقيع لمجرد كونه إلكترونيًا طالما توفرت شروط الهوية والسلامة.

التوصيات

1- يوصي بأن تلقي **المملكة السعودية** الضوء علي التوعية والتدريب: تنظيم ورش عمل وحملات تدريبية للمؤسسات حول استخدام التوقيع والعقود الإلكترونية.

2- تعزيز البنية التحتية الرقمية: تطوير خدمات المركز الوطني للتصديق الرقمي، مع تحسين الأمان وحماية البيانات. وخلق سوء تنافسية بين مقدمي خدمات التصديق بالمملكة.

3- تحديث التشريعات: تضمين 3 مستويات للثقه في التعاملات الإلكترونية كما نظمتها اللائحة الإتحاد الأوروبي، والنص صراحه بالمادة التاسعة من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر عام 1428 ه علي تطابق حجية الوثيقة الإلكترونية فى الإثبات مع الوثيقة الورقية .

4- دراسة التجارب العالمية (مثل فرنسا) للاستفادة من أساليب التوثيق، التحقق، وحماية المستهلك في البيئة الرقمية.

5- تسهيل النفاذ القضائي وتدريب القضاة والموظفين القضائيين على التعامل مع العقود الإلكترونية، وضمان قبول الأدلة الرقمية في النزاعات التجارية بالمملكة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- الأستاذ الدكتور- عبد الرازق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول – نظرية الإلتزام ، دار إحياء التراث العربي – بيروت1950 ، ص 137

2- د عزة على محمد الحسن ،عقود التجارة الإلكترونية، مكتبة الرشد - الطبعة الاولى عام 2014 م

3- د- منذر عبد الكريم القضاة ، نظام التجارة الدولية ، مكتبة الرشد - الطبعة الاولى عام 2016م

4- د- مساعد سعود الجبيري - شرح النظام التجاري السعودي مكتبة الملك فهد الطبعة الثالثة 2020م

5- د- هدى عبد الحميد عبد القوي - قواعد الإثبات في النظام السعودي – دار الكتاب الجامعي 2021

ثانياً: الأبحاث والدراسات السابقة

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و رقمنة القضاء الوطني - د/ آية هشام يحيى أبو الفتوح ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – المنصورة المجلد 14، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون إبريل 2024 الصفحة 553-601

2- التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية د- محمد بن أحمد البديرات – مجلة البحوث الفقهية والقانونية العدد37 ابريل 2022م- 1443 ه

3- أرسلاح ظفري، طه مباركي، مدى حجية التوقيع الإكتروني في إثبات العقود في الفقه الإسلامي - مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي | الإصدار الثالث والعشرون | تأريخ الإصدار: 2021-3-5 م

4- د. حنان عبده على، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات" المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 18 2 نيسان 2020

5- الأستاذ الدكتور – كمال عبد الله المهلاوي ، التوقيع الإلكتروني وحجيته في

الإثبات ، مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية ، العدد 17 ديسمبر 2014 .

6- د. يحيى حسن علي حسن - التوقيع الإلكتروني للمستهلك عبر الإنترنت – مجلة القضائية العدد 14 لسنة 1439 ه ، ص 169.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- هيئة الحكومة الرقمية. (2021). التقارير الرسمية عن الحكومة الرقمية والتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية. الرياض: المملكة العربية السعودية

. Retrieved from https: / /dga.gov.sa

- مجلس هيئة الخبراء (حول رؤية المملكة 2030)

https: / /www.boe.gov.sa

https: / /mc.gov.sa /ar /sustainabledevelopment /Pages /default.aspx -

- (منصة التوقيع الالكتروني المتكاملة) ساين ات –

- https: / /www.spa.gov.sa /N2143977
- https: / /www.hrsd.gov.sa
- Conseil National du Numérique (CNN). (2018). Rapports et avis sur la transformation –numérique. Paris: République Française. Retrieved from https: / /cnnumerique.fr
- Gartner IT Glossary. (n.d.). Digitization – https: / /www.gartner.com /en /information-technology /glossary /digitization

-CNIL Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés. (2018). Règlement

Général sur la Protection des Données (RGPD). Paris: République Française. Retrieved from https: / /www.cnil.fr

- Conseil National du Numérique (CNN)، France cnnumerique.

) المجلس الرقمي الوطني -CNNUM.(https: / /www.francenum.gouv.fr

- الإدارة الوزارية المشتركة للتحول الرقمي

https: / /www.transformation.gouv.fr /le-

ministere /directions /dinum

، ثم أعيد DINSIC – وهي جهاز تنفيذي حكومي رسمي، تأسس عام 2014م تحت اسم . تابعة مباشرة لرئيس الوزراء، مهمتها نفيذ السياسة DINUMتنظيمها عام 2019م وأصبحت الرقمية للدولة.

– https: / /www.digitall–conseil.fr

https: / /www.perlego.com /paid /book /4167698 /information–technology–for–management–driving–digital–transformation

– recueil dalloz 20 – 4 – 2023 p 727 https: / /www.dalloz–revu

–https: / /www.gartner.com /en /information–technology /glossary /digitization.

– المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية – https: / /www.bing.com

– وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (2019). استراتيجية مصر الرقمية. القاهرة: جمهورية مصر العربي https: / /mcit.gov.eg

– هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات https: / /itida.gov.eg

رابعاً :– **الأنظمة القانونية:**

1– نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، المرسوم الملكي رقم م/ 8 بتاريخ 26/ 3/ 1428هـ.

2– اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية https: / /dga.gov.sa – https: / /ncar.gov.sa

3– نظام التجارة الإلكترونية المرسوم الملكي رقم (م/ 126)، . https: / /laws.boe.gov.sa

4– نظام الاتصالات وتقنية المعلومات. المادة الأولى مرسوم ملكي رقم (م/ 106) وتاريخ 1443/ 11/ 2ه

م 8 من النظام التعاملات الإلكترونيةالصادر عام 1428 :– يعد السجل الإلكتروني أصلا بذاته عندما تستخدم

5– وسائل وشروط فنية تؤكد سلامة المعلومات الواردة فيه من الوقت الذي أنشئ فيه بشكله

النهائي على أنه سجل إلكتروني ، وتسمح بعرض المعلومات المطلوب تقديمها متى طلب ذلك.
المذاكرة الإيضاحية المصرية لقانون 18/ 1999.

6- قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني، رقم 15 لسنة 2004، ولائحته التنفيذية الجريدة الرسمية المصرية. (2004). قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

Règlement eIDAS (UE) n° 910/2014

code civil ، (Modifié par Ordonnance n°2016-131 du 10 février 2016

(Art. 1366-1367) -(Art. 4)

Directive 1999/93/EC of the European Parliament and of the Council on a Community framework for electronic signatures.

11- Cour de cassation civile Chambre civile 2 30 avril 2025 23-16.593

- Cour de cassation civile Chambre civile 2 3 juillet 2025 23-10.064
- Contenu du texte : [...] Vaut signature pour l'application des dispositions du code de procédure civile aux actes que les parties le ministère public ou les auxiliaires de justice assistant ou représentant les parties notifient [...] Un arrêté du garde des Sceaux définit les modalités des échanges par voie électronique.

12- Loi n°2000-230 du 13 mars 2000.

13- Regulation (EU) No 910/2014 (eIDAS).es.fr /sommaires-hebdo.htm